



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود، في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢ - ففي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كان أهم حدث هو الإعلان، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عن إنشاء آلية لاستعراض التقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في الوفاء بالمعايير المرجعية في إطار سياسة "المعايير قبل المركز". ويُتوخى في إطار هذه الآلية أن فرصة أولى ستتاح في منتصف عام ٢٠٠٥ لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز، رهنا بالتقدم الذي يكون قد تم تحقيقه في الوفاء بالمعايير على نحو ما يجري تقديره في أثناء الاستعراضات الدورية الربع سنوية. وسيتوقف الشروع في العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل على نتيجة تلك الاستعراضات. وقد أعطت آلية الاستعراض زخماً جديداً لسياسة "المعايير قبل المركز" وحوّلت مجال تركيز أعمال المؤسسات المؤقتة إلى الوفاء بالمعايير المرجعية التي تتضمنها المجالات الثمانية المشمولة بسياسة "المعايير قبل المركز". وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر ممثلي الخاص هاري هولكيرلي ورئيس وزراء كوسوفو وثيقة "معايير لكوسوفو" التي تتناول بالتفصيل ما ورد في وثيقة المعايير الأصلية وتحدد بوضوح وبالتفصيل المعايير التي يجب أن تفي كوسوفو بها، في امتثال تام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري، وبيان المقاييس والمعايير المرجعية الأصلي الذي اعتمده مجلس الأمن والقاضي بالتفوق في الحجية للقواعد التنظيمية التي تصدرها البعثة والصكوك الفرعية الموضوعة بموجبها، بوصفها القانون المنطبق في كوسوفو. وقد أعد الوثيقة ممثلي الخاص



بالتشاور الوثيق مع المؤسسات المؤقتة وكل الأحزاب السياسية الكبرى في كوسوفو، بما فيها تحالف العودة بوصفه ممثلاً لجماعة صرب كوسوفو، والأحزاب السياسية الممثلة لمجموعات إثنية أخرى أصغر حجماً، بما فيها الأتراك، والأشكالي، والغجر، والمصريون، والبوشناق. وقد أبتت البعثة بلغراد على علم بكل أطوار إعداد الوثيقة ومكنتها من إبداء آرائها بشأن الوثيقة. بيد أن بلغراد اعتبرت الوثيقة غير مقبولة حين تم إصدارها. وقد أعربت عن الرأي بأن المشاورات لم تكن كافية وبأن الوثيقة تقوض القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأعلنت قيادة صرب كوسوفو هي أيضاً عدم تأييدها للوثيقة، كما فعل ذلك بعض من قادة ألبان كوسوفو.

٣ - وبعد إصدار وثيقة "معايير لكوسوفو" وتحت رعاية فريق التوجيه الذي يشترك فيه رئاسته ممثلي الخاص مع رئيس وزراء كوسوفو، عقدت البعثة والمؤسسات المؤقتة اجتماعات لخمس أفرقة عاملة شملت مجموعات المعايير الست. وتمثل المهمة الأولى لهذه الأفرقة العاملة في إعداد خطة عمل لتنفيذ المعايير ستين السياسات والخطوات المحددة للموسسة القابلة للقياس التي يتعين أن تتخذها المؤسسات المؤقتة للوفاء بالمعايير، وستتضمن، حيثما أمكن ذلك، جدولاً زمنياً لتنفيذ تلك السياسات والخطوات. وتتألف الأفرقة العاملة من ممثلين للبعثة وللمؤسسات المؤقتة. بيد أن ممثلي صرب كوسوفو، رغم الدعوات المتكررة الموجهة إليهم من ممثلي الخاص ومن قادة ألبان كوسوفو، لم يشتركوا بعد في الأفرقة العاملة.

ثانياً - اشتغال المؤسسات الديمقراطية

٤ - أدى إصدار وثيقة "معايير لكوسوفو"، وبصورة خاصة الشروع في عملية استعراض تنفيذ المعايير، إلى عودة جو التعاون بين البعثة وحكومة كوسوفو. ورغم ذلك، ما زال التعاون بشأن الخصخصة والحوار المباشر مع بلغراد صعباً.

٥ - وقد أكملت البعثة نقل المسؤوليات بموجب الفصل ٥ من الإطار الدستوري للمؤسسات المؤقتة في نهاية عام ٢٠٠٣. وعارضت بلغراد وزعماء صرب كوسوفو هذا النقل باعتباره يتجاوز حدود القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. وفي حين تظل البعثة ملتزمة بإقامة حكم ذاتي مؤقت فعلي، فهي ستسعى أيضاً إلى إشراك المؤسسات المؤقتة بصفة استشارية وإرشادية في مجالات محددة مسندة لممثلي الخاص. بموجب الفصل ٨ من الإطار الدستوري. ولن تؤثر هذه الزيادة في المشاركة على السلطات والمسؤوليات المسندة لممثلي الخاص. وكجزء من هذه العملية، تقوم البعثة حالياً باستعراض مقترح الحكومة بإنشاء عدد من المكاتب داخل مكتب رئيس الوزراء تكلف بالتنسيق الداخلي والاتصال بالبعثة، وستوصي البعثة بقوة بتعيين موظفين من جهاز الخدمة المدنية للعمل في هذه المكاتب من

أجل كفاءة الاستمرارية والمساءلة والتمثيل الملائم لكافة الجماعات. ولتحسين التنسيق بين البعثة والمؤسسات المؤقتة، تم تعيين موظف اتصال مع الحكومة في مكتب ممثلي الخاص.

٦ - وشرع المعينون السياسيون في كافة أجهزة الحكومة في القيام بدور أكثر فعالية لأداء المهام والمسؤوليات التنفيذية. ورغم أن ذلك أدى، من جهة، إلى قدر من النجاح في المضي قدما في تنفيذ القرارات المتخذة في مجالي التشريع والسياسات، فقد أدى من جهة أخرى إلى تقليل الوضوح في تقاسم المسؤوليات بين المعينين السياسيين وموظفي الخدمة المدنية. ويتعرض موظفو الخدمة المدنية حاليا إلى ضغط متزايد يدفعهم إلى العمل على أساس تعليمات سياسية حتى لو انطوى ذلك على عدم اتباع الإجراءات المناسبة وإلى انتهاك أحكام مدونة قواعد السلوك للخدمة المدنية لكوسوفو.

٧ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت الحكومة على ٨ مشاريع قوانين. وتواصل تحسن عملية إعداد النصوص التشريعية. وبمساعدة من الاتحاد الأوروبي، أنشئت في مكتب رئيس الوزراء وحدة معنية بالمعايرة ستتولى التدقيق في جميع القوانين للتأكد من مواءمتها لقوانين الاتحاد الأوروبي وللإطار الدستوري. وقام فريق عامل مشترك بين الوزارات ومعني بالاستراتيجية التشريعية لعام ٢٠٠٤ بتحديد ١١٧ قانونا من المقرر صياغتها قبل نهاية ولاية الإدارة الحالية في أواخر ٢٠٠٤. ورغم أن الاستراتيجية تتضمن قائمة شاملة بالقوانين، فهي لا توفر تحديدا واضحا للأولويات. وبخصوص قضايا هامة مثل المعايير، والحوار مع بلغراد، والخصخصة، لم ينفك اتخاذ القرارات في مجال السياسات يتم بدون إعداد وتوثيق ملائمين. وقد أثار عدد من الوزراء في مناسبات مختلفة مسألة عدم توفر مواد المعلومات الأساسية وورقات المناقشة. ولم يسمح حتى الآن تعيين أمين للحكومة مكلف بإعداد جداول الأعمال وتجهيز الوثائق لاجتماعات الحكومة، بتحسين نوعية التحضيرات. وما زالت الوثائق كثيرا ما تقدم بإحدى اللغات الرسمية فقط. كذلك فإن الوزارات إما أنها لا توجه مراسلات باللغة الصربية أو تقوم بذلك بعد فترة من التأخير.

٨ - وتواصل ببطء تحسن عمل جمعية كوسوفو النيابية في إعداد النصوص التشريعية. ووافقت الجمعية على ٨ قوانين، وفي أثناء عام ٢٠٠٣، أصدر ممثلي الخاص ما مجموعه ٢٨ قانونا سنتها الجمعية. ويتبين من جلسات الاستماع العامة التي عقدها الجمعية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بشأن مشروع قانون المساواة بين الجنسين، ومشروع قانون مناهضة التمييز، ومشروع قانون الصحة، حدوث بعض التحسن في أعمال الجمعية من حيث الشفافية. وعقدت لجنة الميزانية ولجنة المالية والاقتصاد اجتماعين مشتركين أسبوعيا مع البلديات والمكاتب التابعة للمؤسسات المؤقتة والبعثة لمناقشة فرادى مقترحات الميزانية لعام

٢٠٠٤. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر ممثلي الخاص الميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٤، باعتبارها لائحة تنظيمية من لوائح البعثة، وذلك بعد التشاور مع المجلس الاقتصادي والمالي. وقد أعدت حكومة كوسوفو مشروع الميزانية ووافقت عليه الجمعية. وستمول كليا النفقات المقدرة بمبلغ ٦٣٢ مليون يورو من إيرادات كوسوفو الخاصة بها. وميزانية عام ٢٠٠٤ هي أول ميزانية تعدها وتديرها وزارة كوسوفو للمالية والاقتصاد.

٩ - بيد أن الجمعية قامت في بعض الحالات باعتماد إعلانات وقرارات في ميادين تقع بوضوح خارج نطاق مسؤوليتها وفقا للإطار الدستوري. ومن الأمثلة على ذلك موافقة الجمعية على توصية من لجنيتها المعنية بالمسائل القضائية والتشريعية والمسائل المتعلقة بالإطار الدستوري، بإلغاء "جميع الإجراءات والقرارات الدستورية والقانونية وشبه القانونية وسائر الإجراءات التي اتخذتها صربيا ويوغوسلافيا بعد تاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩". وقد أعلن ممثلي الخاص فوراً أن قرار الجمعية يتجاوز نطاق اختصاصها وليس له أي صحة أو مفعول. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت جمعية كوسوفو إعلاناً دعا إلى إلغاء حق صرب كوسوفو في التصويت في انتخابات ٢٨ كانون الأول/ديسمبر البرلمانية الصربية، وأدى ذلك إلى انسحاب تحالف العودة من جلسة الجمعية لأول مرة طيلة أشهر عديدة. وذكرت البعثة أنها لا تؤيد التدخل في ممارسة أي أحد للحقوق الديمقراطية في كوسوفو. ولم تقع أي حادثة في أثناء الانتخابات البرلمانية الصربية في كوسوفو. وقد سجلت حديثاً في الجلسات العامة للجمعية انتهاكات للإجراءات وحالات عدم اتساق في عد الأصوات. وأبدى عدد هام من أعضاء الجمعية اعتراضات، لكن لم يتم حتى الآن تصحيح هذه الممارسة. وأنشئ في تشرين الأول/أكتوبر فريق عامل معني باقتراح تعديلات للإطار الدستوري. وإذا أيد ثلثا أعضاء الجمعية المقترحات، سيقدر ممثلي الخاص ما إذا كان أي من التعديلات المقترحة مقبولاً ومتوافقاً مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار المؤسسي أم لا.

١٠ - وشارك تحالف العودة بنشاط في الجلسات العامة واستمر في استخدام الإجراءات الخاص بموجب الإطار المؤسسي، الذي يوفر ضوابط لحماية المصالح الحيوية للجماعات. وفي حين أن هذا الإجراء الخاص لا يحول دون أن يكون التحالف في موضع أقلية أثناء التصويت، فهو يكفل بالفعل تمكين أعضاء الجماعات من المعارضة الفعالة لأي قانون تعتمده الجمعية إذا اعتبروا أنه يمس المصالح الحيوية لجماعتهم. وعلى سبيل المثال، فعندما رفضت الجمعية توصيات فريق خاص كان قد تم تشكيله بعد أن أبدى تحالف العودة اعتراضات على مشروع قانون خاص بتعداد السكان والمساكن، لم يصدر ممثلي الخاص ذلك القانون وأعادته إلى الجمعية لإعادة النظر فيه وإجراء التعديلات اللازمة له لكفالة حق كافة الجماعات في المشاركة بصورة منصفة في التعداد.

١١ - وَتَوَاصَلََّ اتجاه إيجابي متواضع في اشتغال البلديات. وعلى طول سنة ٢٠٠٣، ولا سيما في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أبدت جمعيات بلدية عديدة التزاما بإجراء مشاورات عامة؛ بيد أنه ما زال يمكن إدخال تحسين كبير في هذا الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت كافة الجمعيات البلدية لكوسوفو، لأول مرة، عمليات وضع ميزانياتها لعام ٢٠٠٤ قبل صدور ميزانية ٢٠٠٤، وسمح ذلك للإدارات البلدية بالحصول على الأموال في وقت مبكر. وسُجِّلَ أيضا تحسن طفيف في اشتغال الإدارات البلدية المشتركة بين صرب وألبان كوسوفو في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في منطقة غنييلان. بيد أن الممثلين البلديين التابعين للبعثة اضطروا إلى التدخل لتعليق قرارات تتصل، في جملة أمور، بإساءة استخدام الأموال العامة وبمحاولة إساءة تخصيص الأراضي في إطار إدارة وكالة كوسوفو الاستعمانية. واضطرت البعثة أيضا إلى التدخل في إحدى المناسبات من أجل تأمين الامتثال لسيادة القانون. وبالتالي، فقد سجلت علامات تحسن في الإجراءات التي اتخذتها البلديات في نطاق مسؤولياتها بموجب اللائحة التنظيمية للبعثة ٤٥/٢٠٠٠ المتعلقة بالحكم الذاتي المحلي في كوسوفو. وقد تحسن بصورة طفيفة اشتغال اللجان البلدية المكلفة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وفي ١١ من البلديات المختلطة، تعقد حاليا على أساس شهري اجتماعات للجان الجماعات. وينعكس في هذا التحسن الأثر المترتب على التعليمات الإدارية التي أصدرتها البعثة حديثا والتي أوضحت ولاية ودور هذه اللجان. وما زال الحزب الديمقراطي لكوسوفو يقاطع أعمال لجنة الجماعات في فيتينا، في حين يقاطع صرب كوسوفو أعمال لجان الجماعات في أربع بلديات أخرى. وفيما يتصل بالميزانيات البلدية لعام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج التمويل وفقا لحصص عادلة حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (أحدث تاريخ أتاحت الأرقام بشأنه) أن التحسن المتزايد متواصل في إنفاق الأقليات من داخل الميزانيات البلدية. وقد بلغت ٨ بلديات من بين البلديات المختلطة الـ ٢٧ المستويات الدنيا للتمويل وفقا لنظام الحصص العادل في كافة البنود الثلاثة لميزانياتها، مقابل ٦ بلديات في النصف الأول من عام ٢٠٠٣. وحققت ٦ بلديات التمويل وفقا لنظام الحصص العادل في بندين من البنود الثلاثة للميزانية، مقابل بلديتين في النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

١٢ - وبعد المأزق السياسي الذي عانى منه اشتغال بعض البلديات في وقت سابق من عام ٢٠٠٣، أصبحت غالبية البلديات نشطة في ميدان وضع القوانين المحلية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن تأثير الأقليات ما زال ضئيلا في عملية اتخاذ القرارات في البلديات؛ وظلت مشاركة اللجان والمجتمع المدني نادرة في عملية الصياغة؛ ولا يجري على النحو المناسب تطبيق وإنفاذ الأنظمة البلدية. وما زالت ترجمة الوثائق الرسمية في العديد من البلديات غير مرضية ويعول فيها على مبادرات البعثة ومواردها. وقد أدار المكتب الإحصائي

لكوسوفو (التابع لوزارة الخدمات العامة) عملية "توحيد" أسماء البلديات والقرى باستخدام الاسم الألباني فقط، انتهاكا للقواعد التنظيمية للبعثة. وأكدت البعثة في اتصالها مع وزير الخدمات العامة على ضرورة كفالة سيادة القانون والامتنال للتشريع الساري. وقد بدأت عملية استعراض مشتركة بين البعثة والمؤسسات المؤقتة.

١٣ - وأصدرت رسمياً بعثة اللامركزية التابعة لمجلس أوروبا تقريرها المعنون "إصلاح الحكم الذاتي المحلي والإدارة العامة في كوسوفو - توصيات نهائية"، بعد تسعة أشهر من المشاورات على نطاق واسع مع محاورين محليين ودوليين. وكان رد الفعل الأولي لبعض الزعماء المحليين حذراً وانتقادياً. وتقوم البعثة والمؤسسات المؤقتة حالياً باستعراض التقرير. وفي متروفيتشا، واصلت إدارة البعثة تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية وبرامج أداء الخدمات. واستهلت خدمة حافلات ثانية تربط بين الجماعات في الجزأين الشمالي والجنوبي من المدينة. بيد أن الهياكل الموازية المدعومة من بلغراد في الجزء الشمالي من المدينة ظلت قائمة. وُترك للأعضاء الصرب في المجلس الاستشاري زمام السيطرة على مبلغ المليون يورو الذي يتم تلقيه شهرياً من بلغراد والمخصص لأغراض الحكم المحلي. ويتلقى أيضاً الموظفون المحليون الصرب في إدارة البعثة مرتبات من بلغراد بالإضافة إلى مرتباتهم في الخدمة المدنية لكوسوفو.

١٤ - وبالإضافة إلى متروفيتشا، تتسبب الهياكل الموازية المدعومة من بلغراد في عرقلة أعمال بلديات أخرى أيضاً وتضرر بالعلاقات بين الجماعات وتقوض جهود المسؤولين البلديين المنتخبين بصورة مشروعة. وحتى حين يود الموظفون من صرب كوسوفو العمل كجزء من المؤسسات المؤقتة، فإنهم كثيراً ما يُدفعون إلى الاختيار بين مركز التنسيق لكوسوفو التابع لصربيا والجبل الأسود/جمهورية صربيا وبين المؤسسات المؤقتة، ويجري تهديدهم بسحب المعاشات واستحقاقات اجتماعية أخرى. وفي القطاع الصحي، واصلت وزارة الصحة الصربية السيطرة على "دار الصحة" في غراكانيتشكا (منطقة بريشتينا) وعلى فروعها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويبدو أن تنظيم وتمويل مركز التنسيق لكوسوفو، الذي ازدادت أنشطته في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قد تحسناً، وهو يقوم بتنفيذ مشاريع وأصبح أكثر التزاماً بتوفير الخدمات الاجتماعية والإدارية التي تفتقر لها جماعة صرب كوسوفو أو التي تنافس هياكل المؤسسات المؤقتة. وقد حاول المركز الحصول على وضع رسمي لمكاتبه في كوسوفو لكنه أبى تقديم معلومات عن المهمة والمسؤوليات الحقيقية لكل مكتب على النحو الذي تقتضيه البعثة.

١٥ - وطراً تحسن طفيف في مجال توظيف الأقليات على الصعيد المركزي وصعيد المجالس البلدية، ولكن مستوى الاستخدام لا يزال غير مرض. على أن تجميد التوظيف في الآونة

الأخيرة في الخدمة المدنية بكوسوفو، والذي لم يطبق على الأقليات، بناء على طلب البعثة، أدى إلى زيادة مقدارها ١,٥ في المائة تقريبا في عدد موظفي الخدمة المدنية من الأقليات، ولكن ما من مؤسسة مؤقتة بلغت المستويات المستهدفة. ويشكل أفراد الأقليات الصربية وغير الصربية بكوسوفو نحو ١٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية المستخدمين في إطار هياكل المؤسسات المؤقتة على الصعيد المركزي. ولا يزال هناك تفاوت كبير في التمثيل النسبي للجماعات التي لا تشكل أغلبية في الوظائف الرفيعة المستوى، ولا تشغل سوى نسبة ١,٢ في المائة من موظفي الخدمة المدنية من الأقليات مثل هذه الوظائف. ويبدو تمثيل الأقليات في ٣٠ مجلسا بلديا أعلى بقليل؛ بيد أن تمثيل الموظفين من الأقليات في وظائف رفيعة المستوى بالمجالس البلدية يقل عن ١ في المائة. وبوجه عام، فإن صرب كوسوفو يشكلون ١٢ في المائة والأقليات غير الصربية تشكل ٣,٣ في المائة من جميع الموظفين في المجالس البلدية (الإدارة والصحة والتعليم على مستوى المجالس البلدية). ولا يزال الاتجاه مستمرا نحو تسييس الخدمة المدنية ووجدت البعثة أن هناك مؤشرات في ٢٢ مجلسا بلديا تدل على أن تعيين كبار موظفي الخدمة المدنية يجري في الأغلبية الساحقة من الحالات بناء على اعتبارات سياسية.

١٦ - ولا يزال سجل المؤسسات المؤقتة ضعيفا في مجال توظيف المرأة في مناصب رفيعة وإدارية. ولا يعكس وجود المرأة في الهيئات التشريعية سوى الحد الأدنى من المتطلبات القانونية لتمثيل الجنسين في القوائم الانتخابية، إذ لا تشغل المرأة سوى ٣٣ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا في جمعية كوسوفو النيابية و ٢٨ في المائة من جميع المقاعد في المجالس البلدية. أما في القطاع العام، فلا يوجد سوى وزيرة واحدة من أصل ١٠ وزراء وأمينه دائمة واحدة من أصل ٩ أمناء دائمين و ٧ نساء من أصل ١٨ رئيسا للجان البرلمانية، وامرأتين فقط من أصل ٣٠ موظفا تنفيذيا رئيسيا في المجالس البلدية.

١٧ - ولم تقدم الحكومة حتى الآن مشروع قانون بشأن لجنة وسائط الإعلام المستقلة إلى الجمعية النيابية. وفي غضون ذلك، لا يزال المفوض المؤقت لوسائط الإعلام يعمل على كفالة التزام وسائط الإعلام في كوسوفو بالمعايير الدولية. وكجزء من هذه المهمة، تصدر سياسة منقحة تتعلق بمنح التراخيص الإذاعية والتلفزيونية، الأمر الذي لا يسمح إلا باستثناءات محدودة في ظل وقف نظام الترخيص الحالي. وتغطي الاستثناءات طلبات الحصول على تراخيص لمناطق لا تحصل حاليا على تغطية كافية من قبل وسائط الإعلام المحلية وطلبات محطات متعددة الأعراق، وذلك بغية دفع وتشجيع أصحاب المحطات الإذاعية في كوسوفو الملزمين بوضع برامج متعددة الأعراق ومن ثم أن يكونوا بمثابة مصدر مهم من مصادر إقامة حوار بناء بين الجماعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظر المفوض المؤقت لوسائط

الإعلام في ١٠ شكاوى بشأن مضمون مواد إعلامية. وقد دخلت المبادئ التوجيهية للمفوض المؤقت لوسائل الإعلام بشأن تطبيق حماية حقوق النشر حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير. وتم التوقيع على عقد بين محطة الإذاعة العامة (راديو وتلفزيون كوسوفو) وشركة كهرباء كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر وجرى بموجب العقد وضع نظام لتحصيل أجور لقاء البث العام لتوفير نحو ٥٧ في المائة من مجموع ميزانية التشغيل لمحطة إذاعة وتلفزيون كوسوفو.

١٨ - وبدأت البعثة أعمال التحضير للانتخابات الجمعية النيابية في سائر أنحاء كوسوفو لعام ٢٠٠٤، بإنشاء الذراع التنفيذية للجنة المركزية للانتخابات. وستتمتع أمانة اللجنة بالاستقلال عن المؤسسات المؤقتة التي ستظل تدعمها مع ذلك. وستظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحتفظ بسيطرتها على الجوانب الحساسة من عملية الانتخابات، بما في ذلك الإشراف على قائمة الناخبين، وتشغيل مركز الإحصاء والتتبع، والإشراف على برنامج التصويت عن طريق البريد. ولا يزال الفريق العامل المعني بالانتخابات في حالة انعقاد لوضع توصيات لممثلي الخاص بشأن الإطار التنظيمي للانتخابات عام ٢٠٠٤، وسوف يقدمها بنهاية كانون الثاني/يناير.

ثالثاً - سيادة القانون

١٩ - تسير الحالة باتجاه الاستقرار فيما يتعلق بالجريمة في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩، الأمر الذي أدى إلى تحسُّن البيئة الأمنية بوجه عام، رغم أن هناك مجالاً لمزيد من التحسن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الاتجاه العام المتمثل في انخفاض عدد الجرائم الخطيرة رغم ازدياد عددها في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي منتصف عام ٢٠٠٣، تصاعدت حوادث العنف ضد الجماعة الصربية في كوسوفو. بيد أنه طرأ انخفاض هام على عدد الجرائم الخطيرة ضد الجماعة الصربية في كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٣، كما انخفض عدد الجرائم المرتكبة بدوافع عرقية. ووقعت عدة هجمات مثيرة للقلق على عناصر شرطة كوسوفو المحلية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٣. وجاءت جريمة قتل شرطين من قوة شرطة كوسوفو قرب ديكاني (منطقة باك) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بعد جريمة قتل شرطي آخر في دياكوفيتشا (منطقة باك) في ٦ أيلول/سبتمبر، فضلاً عن شن هجمات ضد عناصر شرطة آخرين في قوة شرطة كوسوفو في أيلول/سبتمبر. وربما جاءت هذه الهجمات نتيجة ازدياد مشاركة أفراد قوة شرطة كوسوفو في إجراء التحقيقات الجنائية، ولهذا فإن دوائر الجريمة المنظمة تعتبرهم بمثابة خطر عليها. بيد أن أحد الخيوط المحتملة

للتحقيق تتمثل في أن الحادث الذي وقع في ديكايني ربما كان نتيجة خلافات لم تحسم ناشئة عن نزاع بين فصائل ألبانية من كوسوفو. كما وقعت حوادث أيضا ضد موظفي البعثة.

٢٠ - ونتيجة تحسن الحالة الأمنية وحالة النظام العام، فإن النظام العام لا يزال مستقرا. وانخفض عدد المظاهرات انخفاضا كبيرا. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، خرجت ٢٤ مظاهرة عامة بالمقارنة مع ٣١ مظاهرة في ٣١ أيلول/سبتمبر وحده و ٧٩ مظاهرة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس. ووقعت حادثتان هامتان أخلتا بالنظام العام. ففي جنوب متروفيتشا، قام حشد بالتظاهر ضد قرار ألتخذ لإنزال علم ألباني كان مرفوعا بصورة غير قانونية فوق مبنى مجلس بلدية متروفيتشا. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، هاجم حشد غاضب من الرعاع وفدا من البنك الدولي ورئيس وزراء كوسوفو في الجزء الشمالي من متروفيتشا، وأصيب خلال الهجوم أحد أعضاء وفد البنك الدولي إصابات خفيفة، وأحرقت أربع مركبات بما فيها مركبتان للشرطة وحافلة تابعة للأمم المتحدة. وأظهر هذا الهجوم أن الفاعلين منظمون ومستعدون للقيام بأعمال عنف.

٢١ - وأخذ الدور المتزايد الذي يقوم به سكان كوسوفو في قوة شرطة كوسوفو يثمر عن نتائج. فقد تحققت إنجازات في مجال محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب. وفي حالة تفجير جسر لقطار السكك الحديدية في شمال كوسوفو في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تمكن المحققون من التعرف على عصابة من المتآمرين وإلقاء القبض على أحد المشتبه فيهم وإصدار أوامر بالقبض على جناة آخرين. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت قوات الشرطة بإلقاء القبض على خمسة من الذكور الألبانيين من كوسوفو بتهمة تتعلق بجرائم حرب ارتكبت ضد ألبانيين آخرين من كوسوفو في عام ١٩٩٩. وألقي القبض أيضا على سبعة أشخاص مطلوبين بصدد أنشطة إرهابية مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب بالتحقيق في سبع قضايا واعتقال ثلاثة أشخاص وقامت بعدة عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب بالاشتراك مع قوة كوسوفو، مما أدى إلى مصادرة أدلة مهمة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام المكتب المعني بالجريمة المنظمة في كوسوفو بالتعاون مع وحدة جمارك البعثة بمصادرة ٣٦ كيلو غراما من الهيروين عند معبر فرينيتشا الحدودي مع ألبانيا واعتقال ثلاثة من المشتبه فيهم. وكانت تلك الكمية أكبر كمية تصادر من الهيروين خلال أربع سنوات. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، قامت شرطة البعثة ومسؤولو الجمارك بمصادرة ستة كيلو غرامات من المخدرات في مطار بريشتينا.

٢٢ - ومنذ أن اكتسبت البعثة قدرات تقنية على فرض تدابير إلكترونية سرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ازدادت عمليات مصادرة المخدرات والتحقيقات المتعلقة بالفساد

واحتيال الموظفين والجريمة المنظمة والإرهاب. وأدت هذه الزيادة، علاوة على الزيادة الحادة في عدد المحاكمات التي بلغ معدل الإدانة فيها ٩٢ في المائة، إلى تحسن كبير في استجابة البعثة لهذه المجالات ذات الأولوية. وشكلت البعثة أيضا فرقة خاصة للتحقيقات تتألف من ممثلين من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، ومكتب الاتحاد الأوروبي لمكافحة الغش ووحدة التحقيقات المالية. وتمثل ولاية الفرقة الخاصة في البدء بعمليات التحقيق الإداري وإجرائها وتنسيقها بغية تحديد مواضع الاحتيال والفساد التي يكون للبعثة وللمؤسسات المؤقتة والهيئات المستقلة والمكاتب المنشأة بموجب الإطار الدستوري ضلع فيها، فضلا عن المؤسسات المملوكة للقطاع العام وغيرها من الكيانات التي تتعامل بالامتلاكات العامة وأي مؤسسة أو كيان آخر يقوم بأنشطة تمول كلياً أو جزئياً من ميزانية كوسوفو الموحدة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قام أفراد الشرطة العاملون بوحدة الجرائم الاقتصادية التابعة للبعثة، بعملية مشتركة مع دائرة الجمارك في كوسوفو، فألقوا القبض على ثلاثة من موظفي الجمارك ورجل أعمال بتهم الاحتيال والفساد لتهريب النفط.

٢٣ - ولا تزال البعثة تحتفظ بنهج إقليمي في محاربة الجريمة المنظمة. ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت البعثة على مذكرة تفاهم، بشأن التعاون مع الشرطة، مع الجبل الأسود، إضافة إلى البروتوكولات القائمة أصلاً مع جمهورية صربيا وجمهورية ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وحقق هذا النهج الإقليمي نتائج في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ عندما جرى إنقاذ رجل أعمال ألباني من كوسوفو اختطف في صربيا ذاتها وإلقاء القبض على خمسة محتطفين صربيين خلال عملية مشتركة قامت بها شرطة البعثة والشرطة الصربية. وتابعت البعثة أيضا مشاركتها في أنشطة إقليمية، كتلك الأنشطة التي تجري تحت رعاية اتفاق تثبيت الاستقرار في مجالات مثل الإرهاب ومراقبة الحدود والجريمة المنظمة.

٢٤ - ويبلغ تعداد قوة شرطة كوسوفو الآن ٥٧٠٤ من أفراد الشرطة العاملين، من بينهم ٨٤٦ شرطية و ٨٨٠ شرطيا من الأقليات. ووضعت أربعة مخافر شرطة إضافية تحت قيادة قوة شرطة كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك بلغ مجموعها ١٠ مخافر. وفي الوقت الذي يقترب فيه عدد وقدرة أفراد قوة شرطة كوسوفو من الكفاية، فإن البعثة تواصل تخفيض حجم عنصر الشرطة المدنية الدولية ويبلغ قوامها الحالي ٦٨٩ ٣ فردا. ويشكل أفراد قوة شرطة كوسوفو الآن نصف مجموع موظفي وحدات مثل وحدة التحقيق في الاتجار والدعارة ووحدة المخدرات المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة وحدات أخرى مثل الوحدة المركزية للتحقيقات الجنائية والمكتب المالي للجريمة المنظمة في كوسوفو تضم أيضا الآن عناصر شرطة من قوة شرطة كوسوفو.

٢٥ - واستمرت الجهود المبذولة لزيادة مشاركة الأقليات في النظام القضائي بـكوسوفو وذلك بتعيين ٢٦ قاضيا ومدعيا عاما جديدا في كوسوفو في ٤ كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك ستة قضاة ومدع عام واحد من الجالية الصربية بـكوسوفو. وبهذا يصل مجموع عدد القضاة بـكوسوفو ٣١٦ قاضيا، يضمون ٩٠ بالمائة من القضاة الألبانيين من كوسوفو، و ٥ بالمائة من القضاة الصرب من كوسوفو و ٥ بالمائة من مجموعات عرقية أخرى. ويبلغ عدد المدعين العامين الآن ٥٣ مدعيا، من بينهم ١٠ في المائة (بما في ذلك ٤ بالمائة من صرب كوسوفو) من الأقليات العرقية. وتشكل نسبة تمثيل المرأة ٢٥ في المائة من القضاة و ١٧ في المائة من المدعين. وبدأت المحكمة بلدية ومحكمة لجنح الأحداث أعمالهما في منطقة ستربتشي (منطقة جينيلاني) للأغلبية الصربية بـكوسوفو، وافتتح مكتب اتصال للمحاكم في حراسانيتشا (منطقة بريشتينا) ويجري افتتاح المزيد منها في نوفوبردو (منطقة جينيلاني) وجورازديفاتشي (منطقة باك) لزيادة إمكانية لجوء صرب كوسوفو إلى القضاء. بيد أن بلغراد لم تنفذ بعد أحكام الإعلان المشترك الموقع في تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن حفظ المعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات بغية تيسير إدماج صرب كوسوفو في النظام القضائي والادعائي بـكوسوفو. وقد دفع هذا بالكثير من مقدمي الطلبات من الجماعة إلى سحب ترشيحاتهم. ونظرا إلى استمرار الدعم الذي تقدمه الحكومة الصربية، لا تزال هناك هياكل قضائية موازية في ليبوسوفيتش وزوبن بوتوك وزيفشان (منطقة متروفيتشا) وستربتشي (منطقة جينيلاني) رغم فتح محاكم تابعة للبعثة في تلك المناطق. وتعمل المحاكم المحلية والبلدية الموازية في منطقة بريشتينا في مدينة نيس الصربية الجنوبية. وقد أصدرت هذه المحكمة المحلية أمرا بالقبض على رئيس فيلق حماية كوسوفو، مما أسفر عن احتجازه لفترة قصيرة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر من قبل السلطات السلوفينية أثناء هبوطه في مطار ليوبليانا كمحطة عبور. وأُفرج عنه بتدخل من ممثلي الخاص الذي أبلغ السلطات السلوفينية بعدم مشروعية أمر القبض بسبب افتقارها للصلاحيات.

٢٦ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت لجنة دويرافا ما توصلت إليه من استنتاجات بشأن أعمال الشغب والحريق الذي اندلع في سجن دويرافا في ٤ أيلول/سبتمبر وأسفر عن مصرع خمسة سجناء. وخلصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن السجناء الذين قاموا بحوادث الشغب كانوا مسؤولين عن سقوط قتلى، وانعدام الأنشطة التعليمية والترفيهية في السجن كانت تعتبر أيضا من بين الأسباب المؤدية إلى اندلاع حوادث الشغب. وقدمت اللجنة توصيات شاملة تتعلق بالأمن وأوضاع المعيشة والتدريب وشروط الخدمة لموظفي الإصلاحية، وآليات التمويل وإدارة الحوادث، ويجري تناول هذه الأمور في إطار القيود المالية الحالية. ورغم أن مسؤولي السجن نجحوا في تحسين الأوضاع وتثبيت استقرار الحالة، فإن

الوضع في دوبرافا، وفي مرافق السجون الأخرى، متوتر بسبب شدة الازدحام في جميع مرافق النظام الجزائري.

رابعاً - حرية الحركة

٢٧ - على الرغم من تحسن حرية الحركة إلى حد ما، فإنها ما برحت تمثل مشكلة في بعض مناطق كوسوفو. وما برحت حوادث العنف والتخريب المتعمد، وإن تدين مستواها عن منتصف عام ٢٠٠٣، تطال الأقليات التي تقيم في كوسوفو وتترك أثراً سلبياً في شعورها بالأمان. كما أنها تؤدي إلى اهتزاز الثقة بالشرطة، لأنه لم يحاكم إلا عدد ضئيل من مرتكبيها ولأن الموظفين الرسميين المحليين يميلون إلى التقليل من أهمية هذه الحوادث ونادراً ما يتجاوزون حدود إدانتها شفويًا. وكرد فعل على مخاوف الصرب في كوسوفو، عمدت قوة كوسوفو وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو إلى تعزيز التدابير الأمنية في عدة أماكن، من بينها المناطق التي تقطنها أغلبية صربية في كوسوفو والمناطق المجاورة للكنائس الأورثوذكسية. غير أن النقاط الأمنية الثابتة ستظل تلغى تدريجياً نتيجة لقرار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) خفض عدد القوات في كوسوفو. وقد رفعت القيود التي كانت مفروضة على الحركة بين ميتروفيتشا وجنوبها.

٢٨ - وما زال خط الحافلات المخصصة للموظفين المدنيين يساعد في نقل الموظفين من الأقليات يومياً إلى أماكن عملهم في بريشتينا ومواقع أخرى في كوسوفو. وارتفع عدد الذين يستخدمون هذه الحافلات في أوساط السكان من الأقليات والأغلبية على السواء. وتقوم خدمة حافلات النقل لأغراض إنسانية التي توفرها البعثة (والتي وضعت بالتحديد للأقليات) بنقل ما معدله نحو ٣٥ ٠٠٠ راكب شهريًا. وقد بدأت الشركة التي تقدم هذه الخدمة المحلية، وهي شركة تملكها جهات صربية في كوسوفو، تسير ٢٥ حافلة منذ أشهر قليلة لم يسجل فيها إلا عدد قليل من الحوادث. غير أنه حدثت في الأسابيع الأخيرة زيادة في عدد حوادث إلقاء الحجارة على الحافلات. وإضافة إلى الحافلات التي تعمل يومياً في كوسوفو، توفر هذه الخدمة خطوطاً حيوية تربط الصرب المقيمين في كوسوفو بوسائل المواصلات التي تقلهم إلى صربيا ذاتها. وفي حين أن نحو ربع الإدارات المحلية في كوسوفو توفر حالياً وسيلة النقل لموظفيها من الأقليات، فإن مضي البلديات التي تسيطر عليها الأغلبية في عدم تقديم التمويل الكافي لتغطية احتياجات مكتب شؤون الجماعات من المركبات يحد من فعالية هذه المكاتب ومن قدرتها على حماية مصالح الأقليات. ويغطي قطار "حرية الحركة" في طريقه الآن غراكانيتشا (منطقة بريشتينا) وينقل حالياً ما متوسطه ٥٠ ٠٠٠ راكب شهريًا.

خامسا - عمليات العودة المستدامة وحقوق الأقليات

٢٩ - إن مبلغ الـ ٧ ملايين يورو الذي اعتمده حكوته كوسوفو من فائض ميزانية كوسوفو الموحدة لعام ٢٠٠٢ لدعم عمليات العودة خُصص لطائفة واسعة من مبادرات العودة في جميع أنحاء كوسوفو، واستخدم منه مبلغ ٥ ملايين يورو لتغطية نقص التمويل الذي تعاني منه المشاريع التي أقرتها الأفرقة العاملة المحلية وترد في قائمة المشاريع ذات الأولوية التي وضعها فريق تنسيق عمليات العودة. وخُصص مبلغ المليون يورو المتبقي لتنفيذ ٣٩ مشروعا محليا في ٢١ بلدية، ستساهم إيجابيا في عمليات العودة، إما مباشرة، أو عبر المساهمة في الجهود المحلية التي تبذل لبناء مجتمع متسامح ومتعدد الأعراق.

٣٠ - وتقدم استراتيجية العودة المستدامة لعام ٢٠٠٤، التي بدأ العمل بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، معلومات مفصلة عن احتياجات التمويل لعام ٢٠٠٤ التي تصل إلى ٣٨,٥ مليون يورو. ومن المقرر أن يبدأ في ربيع عام ٢٠٠٤ تنفيذ المشاريع العديدة التي يتوافر فعلا تمويلها، ويتصل ما يربو على ٧٥ في المائة من الأموال المطلوبة بمشاريع العودة وعمليات العودة الفردية على السواء. كما تشتمل استراتيجية عام ٢٠٠٤ على توسيع مشاركة المؤسسات المؤقتة والمشردين داخليا في عملية العودة وتحسين تدفق المعلومات إلى المشردين داخليا وإزالة العوائق ذات الصلة بالامتلاكات، التي تعرقل عمليات العودة. وفي كانون الأول/ديسمبر، تمت بمشاركة المؤسسات المؤقتة في بريشتينا، وبمشاركة مركز التنسيق المعني بكوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلغراد، مناقشة الجهات المانحة المساهمة في تمويل عمليات العودة في عام ٢٠٠٤. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع مستوى التعاون مع السلطات في بلغراد لتنفيذ مشاريع العودة. إذ يجتمع مركز التنسيق المعني بكوسوفو والبعثة أسبوعيا للعمل على تبادل المعلومات ومناقشة المسائل الفنية. وكثيرا ما يشارك في هذه الاجتماعات المسؤول بالمؤسسات المؤقتة عن التنسيق بين الوزارات فيما يتصل بعمليات العودة.

٣١ - وما فتئ معدل العائدين من الأقليات يزداد، مع أن عدد العائدين الإجمالي من الأقليات ما زال قليلا. إذ عاد في عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ٦٢٩ ٣ شخصا إلى البلدات التي يشكلون فيها أقلية، ومن هؤلاء ٤٨٧ ١ صربيا من كوسوفو، و ٣٨٧ ١ غجريا/أشكاليا/مصريا، و ٣٧٧ من البشناق، و ١٣٣ غورانيا، و ٢٤٥ ألبانيا من كوسوفو. وتنفذ حاليا في ١٦ بلدية مشاريع لعودة صرب من كوسوفو وألبان من كوسوفو وغجر وأشكال ومصريين إليها. ومع أن انعدام الأمن ومحدودية حرية الحركة ما برحا يمثلان مشكلتين، تحدث عمليات عودة إلى مناطق عديدة كان يستحيل العودة إليها في وقت سابق من العام، بما فيها عودة أول مجموعة من صرب كوسوفو إلى منطقة ميتروفيتشا الجنوبية.

٣٢ - وتؤدي السلطات المحلية دورا داعما في ما يقرب من جميع الأماكن التي تنفذ فيها مشاريع عودة أو يتوخى تنفيذها فيها في المستقبل القريب. وكما في الماضي، تشارك السلطات المحلية بشكل دائم في زيارات الاستكشاف والاستعلام، كما أنها جالت البلاد كجزء من هذه الزيارات للتحدث إلى العائدين المحتملين. غير أن هذا الدعم لا يعني دوماً وفعلياً العودة إلى بلدة ما أو قرية ما بدون عقبات، حيث يمكن أن تقابل هذه العودة بمقاومة تتسبب بنشوء مخاوف أمنية. ومع أن هذه المقاومة تعالج فعلياً بشكل عام عن طريق الحوار، بما في ذلك إشراك السلطات المحلية، فهي يمكن أن تفضي، ما لم تتخذ هذه الخطوات، إلى عواقب وخيمة، على نحو ما يشهد عليه ما جرى في ١٠ كانون الأول/ديسمبر حينما حاول ١١ صربياً من كوسوفو العودة من تلقاء أنفسهم إلى مدينة كلينا (منطقة بيتش)، فواجههم متظاهرون ألبان من كوسوفو احتجاجاً على ذلك، مما أرغم القوة على إجلائهم. وحصل حادث آخر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر حينما قوبل سبعة صربيين نازحين من كوسوفو كانوا يشاركون في إحدى زيارات الاستكشاف والاستعلام إلى موسيتس المجاورة لسوفاريكا (منطقة برزرين). مجموعة كبيرة من المتظاهرين الألبان الكوسوفيين احتجاجاً على ذلك، واعتدوا بالحجارة وأحجار القرميد على قافلتهم. بيد أنه ينبغي النظر إلى هذين الحادثين في سياق أكثر من ٢٠٠ زيارة من هذا النوع أجريت بنجاح في جميع أنحاء كوسوفو على امتداد العامين الماضيين وعشرات من مشاريع العودة التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٣ بدون أي مصاعب. وعقب هذين الحادثين، أعطى القادة الألبان الكوسوفيون في المؤسسات المؤقتة والأحزاب السياسية ضماناتهم بأنهم سيعملون مع الزعماء البلديين وقادة الأحزاب على الصعيد المحلي لإزالة العقبات وتيسير عمليات العودة المستدامة.

٣٣ - ولم يحدث تغيير يذكر في إمكانية حصول الأقليات على المعلومات بلغاتها الأم أو استخدامها دون قيود أمام المحاكم ومن الوكالات والهيئات العامة. وما زال المقدار الذي تخصصه المؤسسات المؤقتة من موظفين وموارد لترجمة الوثائق الرسمية ولترجمة الشفوية أثناء الاجتماعات لا يرقى إلى المستوى المطلوب، لا سيما في البلديات. فحتى الآن، غالباً ما توفر الوثائق الرسمية، هذا إذا كانت موجودة، بلغة واحدة لا غير. كما أن الترتيبات المؤسسية من حيث ما يخصص من موظفين وموارد لترجمة الوثائق الرسمية والترجمة الفورية أثناء الاجتماعات لا تفي بالغرض، لا سيما داخل البلديات. ولوحظ أيضاً أن الوزارات في كوسوفو لا ترسل الوثائق إلى البلديات إلا باللغة الألبانية. كما أن عدد البلديات التي تحترم الأحكام القانونية التي تنص على ضرورة وضع الإشارات العامة بلغتين ضئيل للغاية. وما زال يوجد فرق جلي في الخدمات العامة والاجتماعية التي يستخدمها صرب كوسوفو وألبان كوسوفو، حتى في المناطق المختلطة الأعراق. ويرجح أن تتفاقم هذه المشاكل في المستقبل

نظرا لعدم إحراز تقدم في حقل التعليم، وهو من الحقول الرئيسية، في أوساط أي من الجماعات. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تفتح إلا مدرسة جديدة واحدة يرتادها تلامذة مختلفو الأعراق. ولا توفر أي من مدارس صرب كوسوفو وغجر كوسوفو فصولا لتدريس اللغة الصربية ولا تقدم مدارس ألبان كوسوفو أي مقررات دراسية بلغات الأقليات. وسيؤدي تواصل هذا الاتجاه إلى حدوث انقسام إضافي في أوساط الجيل القادم إذ أن كل طائفة ستكون عاجزة عن فهم لغة الأخرى. وبدأت جامعة بريشتينا تقديم حصص دراسية باللغتين التركية والبوسنية في كلية برزرين. وبغية إزالة مشاعر القلق الناجمة عن مضمون الكتب الدراسية، أنشئ مجلس معني بالمناهج والكتب الدراسية للعمل على أن تكون الكتب المقررة في مدارس كوسوفو خالية من التمييز ولا تتضمن أي صور للتحيز وأي إشارات تسيئ إلى أي مجموعة عرقية.

٣٤ - وما برحت المشاكل تكتنف إمكانية الحصول على الخدمات العامة وخدمات المياه والكهرباء في جميع أنحاء كوسوفو، على الرغم من التحسن الذي طرأ عليها. إذ أن شركة كهرباء كوسوفو تمضي في قطع الكهرباء عن الأقليات التي لم تدفع الديون التي تراكمت على من كان يشغل المنازل سابقا بشكل غير شرعي. وحتى الآن، لا توظف المؤسسات العامة نسبة مقبولة من الأقليات وما برح معظم موظفيها ينتمون إلى عرق واحد. كما أن وجود مؤسسات موازية والقيود المفروضة على حرية الحركة تؤثر سلبا في إمكانية الحصول على هذه الخدمات. وفي الوقت نفسه، ما زالت الأقليات عاجزة منذ فترة طويلة عن دفع فواتير المياه والكهرباء. ومع ذلك، فثمة أمثلة إيجابية على التعاون في هذا المجال. إذ أن النظام الجديد الذي تتبعه المصارف الخاصة لدفع المعاشات التقاعدية الأساسية ومعاشات التقاعد لمعوقى الحرب والمساعدات الاجتماعية، دون دعم مباشر من القوة أو البعثة، يثبت نجاحه حتى في مناطق الأقليات.

سادسا - الاقتصاد

٣٥ - كانت الخصخصة المسألة الرئيسية في الميدان الاقتصادي في الفترة المشمولة بالتقرير. فمع أنه لا يزال يسود في كوسوفو توافق سياسي عام بشأن ضرورة خصخصة الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية في كوسوفو، برز اختلاف في وجهات النظر بشأن الأساس القانوني الذي ستستند إليه عملية الخصخصة والسياسات التنفيذية التي ينبغي اعتمادها لخصخصة المؤسسات المملوكة جماعيا في كوسوفو. وبعد مضي عدة أسابيع على نشوء الخلاف، قرر مجلس وكالة كوسوفو الاستثمارية، المسؤول عن عملية الخصخصة، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر أن يستأنف خصخصة مجمل المؤسسات الـ ٢٣ التي تشملها

الدفعتان الأولى والثانية من العطاءات واتفق أعضاؤه على استئناف خصخصة الدفعة الثالثة في المستقبل القريب.

٣٦ - وما زال اقتصاد كوسوفو أحد أفقر الاقتصادات في هذه المنطقة الفقيرة. وعلى الرغم من أن البيانات الإحصائية ما زالت لم تكتمل، فقد قامت وزارة المالية والاقتصاد في كوسوفو والمؤسسات المالية الدولية بخفض أرقام الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ وحاليا يقدر هذا الناتج لعام ٢٠٠٣ بما مجموعه ١,٣٤ بليون يورو أي زهاء ٧٠٠ يورو لكل فرد. وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ١٢ في المائة، وتبلغ نسبة المزارع التي تتراوح مساحتها بين نصف هكتار وهكتارين ٨٠ في المائة، وهذه مساحة تكفي بالكاد لتأمين قوت عائلة واحدة. وما زال وراء النمو عاملان رئيسيان، وهما: المساعدات الأجنبية والتحويلات المالية من الخارج. وعليه، لا يمكن أن يحافظ اقتصاد كوسوفو على المستوى الحالي للنمو والمساعدات الاجتماعية بدون المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة. ونتيجة لتنامي الصادرات وتقلص الواردات، تحسّن ميزان التبادل التجاري في كوسوفو لعام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢، الذي سُجل فيه عجز قدره ١,٧ بليون يورو، غير أنه ما زال سلبيا للغاية.

٣٧ - وما زالت نسبة البطالة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة. وسيشكل خلق الوظائف أكثر التحديات ضغطا على مدى السنوات المقبلة. إذ أن التغيرات المتوقعة أن يشهدها هيكل السكان الديمغرافي تشير إلى أنه سيلزم على كوسوفو زيادة عدد الوظائف بنسبة تربو على ٥٠ في المائة على مدى السنوات الخمس القادمة لاستيعاب العدد الكبير من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويبلغ عدد الأيدي العاملة حاليا في كوسوفو مليون شخص، منهم ١٥ في المائة من "الموظفين رسميا"، أي المسجلين كدافعين لضرائب الدخل. وارتفع عدد المسجلين رسميا كعاطلين عن العمل إلى ٢٧٦ ٠٠٠ شخص (تموز/يوليه ٢٠٠٣). ولا يؤخذ في معدل البطالة أي اعتبار للعمالة غير النظامية في الاقتصاد الخفي، التي تقدر بأعداد كبيرة، لكنها في معظمها عمالة ناقصة.

٣٨ - ومع ذلك، يمضي الاقتصاد في كوسوفو في النمو، مع أن معدل النمو السنوي المتوقع البالغ ٤,٥ في المائة يقل عن السنوات السابقة، الأمر الذي يعود بشكل رئيسي إلى انسحاب الجهات المانحة الدولية. وما برحت الأرصدة الموجودة في الحسابات المصرفية الخاصة بالحكومة والقطاع الخاص على السواء (بما في ذلك المؤسسات التجارية العامة) تزداد. غير أنه طرأ تغيير على هيكل الودائع الداخلي؛ فمدخرات المؤسسات تتزايد ومدخرات الأفراد تتناقص. ويرجح أن يتواصل هذا الاتجاه بما يتماشى مع تدني التحويلات المالية التي

ترد من العمال ونفقات الجهات المانحة ونشاط بناء المساكن. وارتفعت أيضا الضرائب المحصلة لكن قسما كبيرا من إيرادات كوسوفو ما برح يتأتى من الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج. ووصلت الإيرادات الإجمالية التي حصلتتها مصلحة الجمارك في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٢٤,١ مليون يورو (٧٢,٣ مليون يورو كرسوم جمركية و ١٧١,٣ مليون يورو كرسوم إنتاج و ١٨٠,٥ مليون يورو كضريبة على القيمة المضافة). وتجاوز هذا المبلغ ما وضع كهدف بمبلغ قدره ٦٣ مليون يورو (١٨ في المائة). وتعزى هذه الزيادة إلى وجود موظفين أكثر خبرة وتدريباً وإلى تشديد الرقابة في سوق السجائر للتأكد من وجود اللواحق على علب السجائر التي يستوجبها القانون المتعلق بالسجائر؛ ونشر أفرقة متنقلة لمكافحة التهريب وتحسن تدفق المعلومات الواردة من إدارات الجمارك في البلدان المجاورة. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٩، تمت جباية رسوم إنتاج داخلية ما أدى إلى تحصيل مليوني يورو من مصانع الجعة والنبذ وتقطير الكحول.

٣٩ - ويعتمد مستقبل التقدم في اقتصاد كوسوفو على عدد من التطورات، تشمل إدخال التحسينات اللازمة على بيئة الاستثمار عن طريق بذل الجهود في المجالين التشريعي والمؤسسي، إلى جانب رسم سياسات مالية وسياسات للميزانية تتضمن حوافز قوية لصالح الاستثمار. كما يلزم تحسين البنى التحتية الأساسية، لا سيما الكهرباء، وتطوير القطاع المالي.

٤٠ - وتعمل البعثة والمؤسسات المؤقتة حالياً على تطوير السياسات التجارية التي ترمي إلى دمج كوسوفو في المنطقة وفي أوروبا بشكل أعم وتقديم حوافز إضافية إلى المستثمرين والمصدرين. وتتطور التجارة بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي/المنطقة الاقتصادية الأوروبية بخطى بطيئة، ويعود ذلك بصورة خاصة إلى ارتفاع مستوى الشروط والمعايير المؤسسية التي ينبغي استيفاؤها. وفي الوقت الحاضر، يتم القسم الأعظم من تدفقات كوسوفو التجارية مع باقي صربيا والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ودخل اتفاق التجارة الحرة الأول مع ألبانيا حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي الأسابيع الستة الأولى التي أعقبت وضعه موضع التنفيذ، ازدادت صادرات كوسوفو إلى ألبانيا إلى أكثر من الضعف. وفي هذا السياق، وقّعت البعثة وألبانيا اتفاقي تعاون في ميدان الخدمات البيطرية العامة وحماية النباتات. وتأخرت المحاولات الأخرى للدخول في مفاوضات بشأن اتفاق للتجارة الحرة مع شركاء آخرين في المنطقة بسبب مسائل خارجية ذات صلة بسلطة البعثة في إبرام مثل هذه الاتفاقات. وشاركت حكومة كوسوفو والبعثة في الاجتماع الثالث الذي عقدته آلية الاتحاد الأوروبي لتتبع سير عملية تحقيق الاستقرار والارتباط بالمفوضية

الأوروبية في كوسوفو، من أجل مناقشة القضايا المتصلة بالتجارة والجمارك، والتشريعات الاقتصادية الرئيسية، والمسائل المتصلة بالمنافسة.

٤١ - وما زالت مسألة الطاقة الكهربائية تمثل مشكلة بارزة. إذ يدفع الزبائن حاليا أقل من ٤٠ في المائة من تكاليف إمدادات الكهرباء. ويساهم هذا الأمر في عجز شركة كهرباء كوسوفو عن المضي في تأمين إمدادات الكهرباء بشكل دائم. كما يشكل هذا الأمر عائقا رئيسيا يحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية ويعرقل التنمية الاقتصادية. وتبذل مساع لتشكيل فريق إدارة دولي لتحسين أداء شركة كهرباء كوسوفو. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقّعت البعثة مذكرة تفاهم منقحة مع ١٥ بلدا أوروبيا بشأن إقامة سوق إقليمية للطاقة والغاز الطبيعي. وأنشئ مكتب المراجع العام للحسابات. وتم تعيين مراجعي حسابات محليين يشاركون في برنامج تدريب شامل. وتم الاضطلاع أثناء عام ٢٠٠٣ بعمليات مراجعة للحسابات في عدد من المؤسسات المملوكة جماعيا، شملت شركة كهرباء كوسوفو وشركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط السكك الحديدية التابعة للبعثة ومطار بريشتينا والمؤسسات الرئيسية المملوكة جماعيا في قطاعات المياه والنفائات والري. وكشفت هذه العمليات عن نقائص طفيفة في مجالات معينة من مثل المحاسبة وإدارة المؤسسات والموارد البشرية. وتنفذ وكالة كوسوفو الاستثمارية حاليا التوصيات الرئيسية التي تمخضت عنها عمليات مراجعة الحسابات، عن طريق تحقيق الأهداف الفورية والمتوسطة الأجل لتحسين أداء المؤسسات. وستتابع فرقة العمل المعنية بالتحقيقات قضايا يشتهب أنها تتعلق بعمليات غش واختلاس للموارد.

سابعاً - حقوق الملكية

٤٢ - قامت مديرية الإسكان والممتلكات بتحسين معدل معالجتها للقضايا وتقديم قراراتها بشأن الممتلكات السكنية. ومنذ تاريخ الموعد النهائي للمطالبات في تموز/يوليه ٢٠٠٣، تم توجيه إخطار لـ ٩٧ في المائة من جميع أصحاب المطالبات، وتم البت في ٤٤ في المائة. ومن المقرر الفصل في جميع قضايا مديرية الإسكان والممتلكات تقريبا بنهاية ٢٠٠٤. وحتى الآن، فإن ١,٨ في المائة فقط من قرارات لجنة المطالبات قُدمت بشأنها طلبات لإعادة النظر. وقد تم أيضا إصلاح إجراءات المديرية لتصبح أكثر شفافية، ولتضمينها عمليات فحص لأغراض السلامة للتأكد من فهم المطالبين لحقوقهم، وتنفيذ طلباتهم. وتشمل الولاية القانونية للمديرية الممتلكات السكنية فقط، وحتى الآن لا توجد آلية فعالة للمطالبة بالأراضي الزراعية التي شغلت بطريقة غير قانونية.

٤٣ - ونفذت أكثر من ٩٠٠ عملية إخلاء في عام ٢٠٠٣. وهذا العدد أقل مما كان مقررا بسبب ارتفاع عدد عمليات الإخلاء الطوعي للممتلكات، وتأخير عمليات الإخلاء في الحالات التي لم يكن المالك مستعدا فيها لإعادة شغل المكان مباشرة بسبب الاتجاه المتزايد نحو هدم الممتلكات إثر عمليات الإخلاء، أو نحو شغلها من جديد. ويطلب عدد كبير من المطالبين الذين قبلت مطالبهم من المديرية، وضع ممتلكاتهم تحت إدارتها، لاستخدامها للإسكان لاعتبارات إنسانية. وقد ساعد التعاون المتزايد مع الشرطة أيضا، زيادة تأمين الممتلكات التي تم إخلاؤها. وقد وضعت المديرية الممتلكات الواقعة في الجزء الشمالي من متروفيتشا، الذي يتألف معظم سكانه من صرب كوسوفو تحت إدارتها، وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، نفذت المديرية أيضا أول حالة لقرار إخلاء هناك.

٤٤ - وبدأت مديرية الإسكان والممتلكات وضع خطط لتسليم مهامها المتبقية عند إكمال ولايتها. ويوجد الآن أكثر من ٣٠٠٠ من الممتلكات تحت إدارة مديرية الإسكان لاعتبارات إنسانية. ومع ذلك، فإن البرامج التحريية التي تهدف إلى السماح لموظفي البلدية بإمكانية إدارة الممتلكات أو تحديد حالات الإسكان لاعتبارات إنسانية كانت لها نتائج متفاوتة. ففي بريشتينا، تم تعليق برنامج البلدية التحريي بسبب سوء استخدام السلطة؛ وأثبتت بلدية بريشتينا أيضا عدم قدرتها على تزويد المديرية بأشخاص مؤهلين للإسكان لاعتبارات إنسانية في الممتلكات الواقعة تحت إدارتها. والتحدي الرئيسي الذي يواجه المديرية في السنة المقبلة هو التمويل. وفي الوقت الراهن، هناك نقص في التمويل قدره ٢,٢ مليون يورو لعام ٢٠٠٤.

ثامنا - العلاقات مع بلغراد

٤٥ - كرس ممثلي الخاص جهودا كبيرة لبدء الحوار المباشر بشأن مسائل عملية ذات اهتمام مشترك بين بريشتينا وبلغراد، التزم بها الطرفان في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان، الذي عقد في تسالونيك، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد أضعف قرار رئيس وزراء كوسوفو بعدم حضور افتتاح الحوار في فيينا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ قيمة المبادرة وأبطأ التقدم. ولم يعرب برلمان كوسوفو أيضا عن تأييد للحوار، بالرغم من أن رئيس البرلمان ورئيس كوسوفو قد حضرا اجتماع فيينا، كما فعل رئيس الوزراء الصربي ونائب رئيس الوزراء. وخلال الأسابيع التي تلت بدء الحوار، ظلت المؤسسات المؤقتة غير راغبة في المشاركة في الحوار. ويانشاء آلية الاستعراض وإصدار الوثيقة "معايير لكوسوفو" التي تدرج الحوار ضمن المعايير، تهيأ مناخ موات بقدر أكبر لموافقة المؤسسات المؤقتة على مفهوم الحوار. ومع ذلك، ما زال على حكومة كوسوفو أن تعين وفودا متعددة الأعراق لكل فريق

عامل من أفرقة العمل الأربعة. وقد اتخذت السلطات في بلغراد بصورة عامة موقفاً أكثر إيجابية إزاء الحوار. ومع ذلك، أظهرت البيانات التي تم الإدلاء بها أثناء إعداد المعايير لكوسوفو، وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية الصربية، أن الدعم المقدم للحوار لا يخلو من الغموض.

٤٦ - وقد كان الاتصال المباشر محدوداً على الصعيد العملي بين المؤسسات المؤقتة وسلطات بلغراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من أن وزارة العمل والرعاية الاجتماعية واصلت إجراء اتصالات على مستوى منخفض مع نظرائها في بلغراد. وقد كان تعاون البعثة مع مركز التنسيق لكوسوفو بشأن العائدين، ومع الشرطة الصربية، في العمليات المشتركة مثمراً، إلا أنه لم يدفع إلى إجراء تعاون مباشر بين بلغراد والمؤسسات المؤقتة. وتناقش البعثة المسائل الثقافية، بما في ذلك مشاريع الترميم والحفظ، مع السلطات المختصة في بلغراد في إطار الفريق العامل المعني بالثقافة. وقد أجريت اتصالات غير رسمية بين الجانبين خلال المؤتمرات أو حلقات العمل الدولية، ومع ذلك لم تسفر عن أي نتائج عملية.

تاسعا - فيلق حماية كوسوفو

٤٧ - أحرزت الجهود المبذولة لإبعاد أفراد فيلق حماية كوسوفو، الذين لديهم صلات مع المنظمات المتطرفة أو الجريمة المنظمة، تقدماً في كانون الأول/ديسمبر، عندما أدى اتخاذ ممثلي الخاص لتدابير تأديبية إلى إيقاف ١٢ فرداً ريثما يتم إجراء تحقيق من قِبَل الشرطة. ونتج عن هذا تحقيق مشترك قامت به قوة كوسوفو والبعثة، بدأ بعد تفجير جسر سكة حديد في شمال كوسوفو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بشأن ادعاءات بارتباط بعض أفراد فيلق حماية كوسوفو بالجريمة المنظمة، واستغلال المهنة وأنشطة أخرى غير قانونية. وقد اعتبر هذا الإجراء بمثابة "هجوم" على فيلق حماية كوسوفو، من قبل ألبان كوسوفو وأفراد فيلق حماية كوسوفو الذين قاوموا القرار منذ البداية. وقُبِلَ القرار فيما بعد ونُفِّذَ جزئياً بفضل التدخل الإيجابي من جانب بعض الزعماء السياسيين من ألبان كوسوفو. ولتحسين فهم أفراد فيلق حماية كوسوفو لدور منظماتهم ودورهم، تم وضع مجموعة من السياسات الإدارية والمتعلقة بشؤون الموظفين بما في ذلك مسودة لوائح شروط خدمة تشكل الآن جزءاً من خطة شاملة بشأن فيلق حماية كوسوفو لعام ٢٠٠٤.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر عمل فيلق حماية كوسوفو كوكالة لحالات الطوارئ المدنية في التحسن. وقد تم تدريب المزيد من الأفراد لتنفيذ عدد من المهام المتعلقة بحالات الطوارئ المدنية. وبدأ فيلق حماية كوسوفو أداء مهام ولايته بمزيد من القدرة المهنية وهو يتدخل ٣٠ مرة في الشهر في المتوسط في مختلف حالات الطوارئ. بما في ذلك حرائق

الغابات والفيضانات. وأنشطة التوعية في مجتمعات الأقليات مستمرة بنجاح. وتدير الوحدات الطبية التابعة لفيلق حماية كوسوفو عيادات أسبوعية متحركة لقرية ليتينيك الكرواتية، وتشمل الأنشطة في الأماكن الأخرى دعم مناطق الأقليات بإمدادات الوقود والأخشاب. وقد بنى فيلق حماية كوسوفو محطات لإطفاء الحرائق في المجتمعات المختلطة في كامينيك (منطقة غنيلين) ودرغاش (منطقة بريزن) ويجري حاليا إنشاء خطوط إمدادات مياه في نوفو بردو (غنيلين) ومنطقة نوفيك المختلطة (منطقة بريزن).

٤٩ - وقد خفض فيلق حماية كوسوفو قوامه النشط إلى المستويات المتفق عليها. ويبلغ حجم العضوية النشطة الحالية ٣٠٢٩ فردا منهم ١٣١ من غير ألبان كوسوفو من بينهم ٣١ من صرب كوسوفو. ويجري حاليا تنفيذ خطة تخفيض ثلث قواعد فيلق حماية كوسوفو ومن المرجح أن يتم بلوغ هدف حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك ٢٩ حالة رئيسية بعدم الامتثال و ٢٧ حالة ثانوية. وتوظيف الأقليات أقل قليلا من نصف الحصة المستهدفة البالغة ١٠ في المائة من عضوية فيلق حماية كوسوفو. وأخطر تحد يواجه فيلق حماية كوسوفو هو انعدام الموارد في الوقت الذي تحتاج فيه المنظمة بصورة عاجلة إلى تمويل لتحسين مخزونها من المعدات وإكمال خططها للإسكان ومواصلة العمل التدريبي الذي قامت به المنظمة الدولية للهجرة. وقد أبطأ انعدام التمويل التقدم المحرز ويمكن أن يمنع على نحو خطير إحراز أي تقدم آخر. فهناك حاجة إلى نحو ٤٠ مليون يورو خلال السنوات الثلاث القادمة، منها حصة أولى قدرها ١٥ مليون يورو مطلوبة لعام ٢٠٠٤ بالإضافة إلى الاعتماد المقدم من ميزانية كوسوفو الموحدة. وستستخدم هذه الموارد لتمويل المعدات والتدريب والهياكل الأساسية وتمويل المشاريع في مناطق الأقليات وتطوير السوقيات.

عاشرا - ملاحظات

٥٠ - إن إنشاء آلية، تقع تحت سلطة مجلس الأمن، لقياس التقدم الذي تحرزه مؤسسات كوسوفو المؤقتة للوفاء بالمعايير التي تقضي بها سياسة "المعايير قبل المركز" ليعد تطورا جديرا بكل ترحيب. ومن شأن وثيقة "المعايير الخاصة بكوسوفو" والتطوير الجاري لخطة العمل التنفيذية، انطلاقا من ورقة المعايير الأصلية، أن تقدم إطارا واضحا يتعين على المؤسسات المؤقتة أن تتصرف داخله بما يتفق والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري، والقانون المعمول به في كوسوفو. وبطبيعة الحال، فلا يعني تنفيذ المعايير استباق الحكم على القرار المنتظر أن يتخذه مجلس الأمن بشأن البدء في عملية المركز المقبلة كما لا يعني استباق الحكم على مركز كوسوفو في المستقبل.

٥١ - وإني أعترم موافاة مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر بتقارير تقييمية عن مدى التقدم الذي تحققة المؤسسات المؤقتة. ومما يفتح الطريق أمامنا أن ننجز المزيد بشأن المعايير. ويعود عنصرا المسؤولية - والمساءلة - بشأن التقدم في إنجاز المعايير إلى المؤسسات المؤقتة في المجالات التي تقع تحت مسؤوليتها. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تنفيذ مسؤولياتها تنفيذا كاملا فعلا. بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، وهذا يعني ضمن ما يعنيه دعم قدرة المؤسسات المؤقتة على تنفيذ المعايير وتعزيز هذه المؤسسات. ولأجل ذلك، اتخذ ممثلي الخاص خطوات جديدة لزيادة التعاون وتحقيق الشفافية، مع المؤسسات المؤقتة، ومن هذه الخطوات إرساء عملية تنفيذ مشتركة لإحراز تقدم في شأن المعايير.

٥٢ - ويقتضي تنفيذ المعايير التزام كافة قادة كوسوفو وجماعتهما التزاما صادقا. كما يقتضي أن يكون أداء المؤسسات المؤقتة بشأن تنفيذ المعايير أداء فعالا منصفًا، وكذلك تعزيز قدرة هذه المؤسسات على أداء مسؤولياتها بفعالية. بموجب الفصل ٥ من الإطار الدستوري وبلوغ هدف التعددية العرقية الحقيقية داخل المؤسسات المؤقتة. ومن المهم ألا يسمح قادة كوسوفو لمسائل الرمزية بصرف انتباههم عن مهمة التحسين العملي للحياة اليومية للسكان، وهي المهمة الأعظم. وسيكون من أولى بشائر الالتزام المبكرة بتحقيق نتائج ملموسة تقدم الحوار المباشر في شأن الأمور العملية بين بلغراد وبريشينا. وإني لأدعو المؤسسات المؤقتة إلى تشكيل وفود متعددة الأعراق للاشتراك في الأفرقة العاملة الأربعة للحوار المباشر، على أن يتم ذلك في أقرب فرصة ممكنة. كما أدعو بلغراد إلى الانتهاء من الاستعدادات الضرورية.

٥٣ - ويجب أن تحظى بدعم كافة القادة والمؤسسات مسائل التعددية العرقية والتسامح وتأمين المساواة في الحقوق لكل الجماعات. والأمم المتحدة من جانبها تؤيد بقوة مبدأ التمثيل المتعدد الأعراق لدى المؤسسات المؤقتة في كوسوفو والاشتراك الفعال لكافة الجماعات في هذه المؤسسات. فمن المهم إشراك كافة الجماعات إشراكا نشطا في المؤسسات المؤقتة وأن تتاح لها فرصة حقيقية للاشتراك وأن تعمل معا بروح تعاونية بناءة. فليس من شأن عدم الاشتراك في المؤسسات المؤقتة والابتعاد عن العملية السياسية سوى تعويق التقدم الحقيقي. وبالمثل، فليس من شأن وجود هياكل إدارية متوازية في كوسوفو سوى الإضرار باحتمالات قيام مجتمع متعدد الأعراق حقا في كوسوفو - وإني أهيب ببلغراد أن تتوقف عن تأييد هذه الهياكل.

٥٤ - ومن شأن أعمال التخويف والعنف، وخاصة ضد الأقليات، تعويق التقدم في كل مجال، ويجب أن تتوقف هذه الأعمال. ومن مسؤولية قادة وسكان كوسوفو إشعار كافة

الناس بأنهم في أمان ومحل ترحيب في كوسوفو. فالعنف غير مقبول، وينبغي لجميع قادة كوسوفو العمل على استتباب حكم القانون. وجدير أيضا بقيادة كوسوفو أن يقودوا الناس بالقدوة وأن يعملوا على توفير جو من الاحترام المتبادل والتسامح، وجدير بسكان كوسوفو أن يقيموا مجتمعا تحترم فيه هذه القيم.

٥٥ - وإلى الآن فسجل إنجازات المؤسسات المؤقتة هو بين هذا وذاك، ولا تزال هناك تحديات كثيرة. فقد حدث تقدم في مجالات من قبيل إعداد وسن تشريعات على مستويات الحكم الذاتي المركزية والمحلية. إلا أنه يبقى الكثير مما ينبغي عمله في مجالات أخرى من قبيل الاشتراك الفعال لكافة الجماعات في المؤسسات المؤقتة وإنشاء خدمة مدنية غير ذات صبغة سياسية. ويقلقني أن التقدم يبدو متعثرا في بعض المجالات. ويقلقني أيضا أن "جمعية كوسوفو" ترفض من جديد مراعاة الشواغل الشرعية للأقليات في العملية التشريعية، وأن الجمعية تتجاوز حدود اختصاصاتها. ففي هذا تحد مباشر للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري والقانون المعمول به في كوسوفو. وإني أؤيد تماما الموقف الحاسم الذي يتخذه ممثلي الخاص في هذا الصدد.

٥٦ - ويسرني أن انتهى الآن إلى حد كبير نقل المسؤوليات غير المخصصة الوارد بيانها في الفصل ٥ من الإطار الدستوري. ويتعين الآن على المؤسسات المؤقتة تنفيذ هذه المسؤوليات تنفيذا كاملا منصفًا. فسيقع عليها عبء المساءلة وستقيم تبعًا لذلك في عملية الاستعراض. ولا يؤثر هذا النقل على إجمالي سلطات البعثة وقوة كوسوفو في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما لا يؤثر على المسؤوليات المخصصة لممثلي الخاص بموجب الفصل ٨ من الإطار الدستوري. كما ستواصل البعثة رصد الحالة عن كثب والتدخل حسب الاقتضاء لضمان امتثال المؤسسات المؤقتة على كلا المستويين المركزي والبلدي للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري والقانون المعمول به في كوسوفو. ولا بد للتنفيذ التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة "المعايير قبل المركز" من توافر دعم قوي من جانب مجلس الأمن والدول الرئيسية الأعضاء. فالتحدي ليس ماثلا فقط أمام المؤسسات المؤقتة وإنما هو ماثل كذلك أمام البعثة، فعلى البعثة أن تدبر الأمر من الآن وحتى منتصف ٢٠٠٥، موعد إجراء استعراض شامل.

٥٧ - وليس بوسع البعثة الاستمرار بمعدلها الحالي في العمل دون توافر التمويل اللازم في المجالات الحاسمة. وإني أناشد الدول الأعضاء أن تقدم ضمن ما تقدمه مساعدات مالية ومساعدات أخرى لعمليات العودة، ولحسم مطالبات الممتلكات السكنية والتنمية الاقتصادية، فضلا عن تحويل فيلق حماية كوسوفو إلى منظمة منضبطة للطوارئ المدنية. كما

يلزم توافر مساعدات مالية لإتمام عملية التحول لنظام كوسوفو الجنائي ولتعزيز حرية الحركة للجماعات في كافة أنحاء المنطقة.

٥٨ - وأود في الختام، أن أعبر عن تقديري لممثلي الخاص، السيد هولكيري، لما حققه من التقدم منذ أن تولى مسؤولياته. وأود على وجه الخصوص أن أعبر عن تقديري لرجال البعثة ونسائها لما اتصفوا به من الالتزام والحرفية في أداء واجباتهم. كما أعرب في النهاية عن امتناني لشركائنا في البعثة - الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ولقوة كوسوفو ولسائر المنظمات والوكالات والمساهمين والمناخين لما قدموه من دعم سياسي ومبادئ قيِّم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المرفق الأول

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

العدد	البلد	العدد	البلد
٨	سويسرا	١١٢	الاتحاد الروسي
٥٨	غانا	١٤٣	الأرجنتين
٧٦	فرنسا	٤١١	الأردن
٥٥	الفلبين	٨	إسبانيا
١٤	فنلندا	٣٢٦	ألمانيا
٣١	فيجي	١٨٨	أوكرانيا
٢٠	الكامبيون	٤٦	إيطاليا
٤	قيرغيزستان	١٥٨	باكستان
١٠	كندا	٣	البرازيل
٣٨	كينيا	١٨	البرتغال
٨	ليتوانيا	١	بلجيكا
٤٠	ماليزيا	٨٢	بلغاريا
٥٨	مصر	٧٥	بنغلاديش
١٧	ملاوي	١٢٣	بولندا
١٠٥	المملكة المتحدة	١٥٣	تركيا
٥	موريشيوس	٤	تونس
١٨	النرويج	١٦	الجمهورية التشيكية
٣٩	النمسا	٢٦	الدانمرك
٣٣	نيبال	١٧٥	رومانيا
٥٣	نيجيريا	٢٩	زامبيا
٣٣٥	الهند	٥٤	زمبابوي
٥	هنغاريا	١٣	سلوفينيا
٤٦٦	الولايات المتحدة الأمريكية	١٥	السنغال
٢٠	اليونان	٤٠	السويد
المجموع ٣٧٣٥			

تكوين قوة شرطة كوسوفو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

العدد	النسبة المئوية	الفئة
٤ ٨٢٣	٨٤,٦	ألبان كوسوفو
٥٢٩	٩,٣	صرب كوسوفو
٣٥٢	٦,٢	أفراد من أقليات عرقية أخرى
٥ ٧٠٤		المجموع
٤ ٨٦٠	٨٥,٢	رجال
٨٤٤	١٤,٨	نساء

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)

الجنسية	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	١
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٣
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
زامبيا	١
سويسرا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة	١
النرويج	٢
نيبال	٢
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
المجموع	٣٨